تتوقعان دخول «الصليب الأحمر» اليوم.. و«الفتح» صادر مازوت شاحنات الإغاثة

الفوعة وكفريا تستغيثان

سامر ضاحي

لم تلب قافلة الإغاثة التي دخلت بلدتي الفوعة وكفريا بريف إدلب الشمالي الشرقي احتياجات البلدتين المحاصرتين من «جيش الفتح» الذي يقوده تنظيم جبهة النصرة المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وذلك في ظل النقص الشديد بمياه الشرب ومادة المازوت اللازمة لاستخراجها، وسط انتهاكات مستمرة من «فتح إدلب» لهدنة الفوعة الزبداني.

وأكد مصدر ميداني من داخل الفوعة لـ«الوطن»، أن البلدتين لا تزالان تعانيان نقصاً شديداً في مياه الشرب لعدم توافر مادة المازوت اللازمة لاستخراج المياه من الآبار المتوافرة فيهما، وان حالات تسمم انتشرت بين الأطفال نتيجة شربهم مياهاً غير نظيفة.

وقال المصدر: «إن المازوت هو الحاجة الأساسية للسكان، لنتمكن من إخراج المياه من الآبار.. نعتمد حالياً على مزاريب مياه الأمطار، حيث نقوم بتصفية تلك المياه لشربها، لكن بعض المنازل في الأبنية الطابقية لا تمتلك سطحاً لتصفي مياهه وأسطح منازل أخرى مهدمة نتيجة القصف، وماذا نفعل إذا تأخر المطر..؟»، مضيفاً: «كيف سنطبخ الأرز والعدس والبرغل (الذي دخل ضمن قافلة الإغاثة) إذا لم يكن لدينا مياه»، واستطرد بالقول «الأطفال تناولوا البسكويت للمرة الأولى منذ ٧ أشهر»، بعد دخول قافلة الإغاثة الأسبوع الماضي.

ولفت المصدر إلى وعود «وصلت للأهالي قبل أيام من دخول الشاحنات بأن أحد أسباب تأخير دخولها هو محاولة إدخال المازوت إضافة إلى المواد التي تم إدخالها، لكننا لم نحصل على شيء»، مبيناً أن المسلحين قاموا بجلب صهريج إلى كراج البولمان في مدينة إدلب و«تم إفراغ خزانات الوقود من شاحنات الإغاثة إلى الصهريج ولم يبقوا فيها سوى ما يكفيها للدخول والخروج إلى البلدة، لكي لا تقوم تلك الشاحنات بمنح المازوت للأهالي. كما تم إنزال القواعد الخشبية التي توضع عليها المساعدات لكي لا نأخذها ونستخدمها للتدفئة»، ما ساهم بتأخير إدخال الشاحنات إلى البلدتين.

وأكد المصدر، أن الاحتياجات الأساسية للبلدة لا تزال تتمثل بالحاجة إلى المازوت اللازم لاستخراج المياه إضافة إلى الأدوية وحليب الأطفال والسكر، والمادتان الأخيرتان دخلتا ضمن قافلة الإغاثة، لكن سعر ليتر المازوت الواحد وصل إلى ٧ آلاف ليرة، على حين وصل سعر كيلو السكر قبل إدخال المساعدات إلى ٦ آلاف ليرة، أما التدفئة «فلا نزال نعتمد على ما يتوفر من الحطب».

ورداً على سؤال حول مصير هدنة الفوعة كفريا الزبداني التي تحدثت أنباء عن استمرار جريان مفعولها، قال المصدر «إن حالات القنص لم تتوقف والأمر يشبه معركة على جبهة باردة، فرغم توقف القصف بجرار الغاز وقذائف الهاون إلا أن إطلاق النار بين الحين والآخر كل يوم وعلى عدة محاور، ومنذ يومين (الخميس) تسللت مجموعة من «جيش الفتح» إلى أحد المباني الكبيرة الذي كان يحد قليلاً من رصدهم للبلدة على إحدى الجبهات حيث قاموا بتفخيخ المبنى الطابقي ثم تفجيره بالكامل.

وحول دخول عناصر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري إلى البلدتين لرصد الحالات الإنسانية فيهما، نفى المصدر هذا الأمر وبيّن أن من دخل هم ممثلون عن الهلال الأحمر العربي السوري و«لم يدخل أي من ممثلي الصليب الأحمر الذي كنا نتوقع دخوله، واليوم (السبت) وصلتنا معلومات عن نية لدخول بعض ممثلي الصليب الأحمر غداً (الأحد) إلى القرية وسيعاينون الحالات الخطرة في البلدتين»، في ظل استمرار المدارس بعملها نتيجة مبادرات مدرسي البلدتين، إذ إن المدارس لم تغلق أبوابها بوجه تلاميذها بل استمرت بعملها عبر «كوادر البلدتين التي تعمل بشكل طوعي ودون مقابل».

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرت في بيان لها الأربعاء الماضي أنه يجب وضع حد لجميع حالات الحصار المفروضة في جميع أرجاء سورية على وجه السرعة بسبب تزايد الاحتياجات الإنسانية إلى حد كبير، و«قد تبين أن سكان المناطق الثلاث يعيشون في ظروف مفجعة»، وأن قوافل مشتركة بين اللجنة الدولية والأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري أوصلت أغذية وأدوية وبطانيات إلى عشرات الآلاف من الناس في مضايا وكفريا والفوعة يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. ونقل البيان عن رئيسة بعثة اللجنة الدولية في سورية، السيدة «ماريان غاسر»، أن البلدتين المحاصرتين «في شمال البلد وتخضعان كذلك للحصار منذ عدة أشهر ويعاني سكانهما ظروفاً قاسية، قد تلقتا أيضاً مساعدات حيوية» إضافة إلى بلدة مضايا بريف دمشق.

«النصرة» رفضته ودعت التنظيمات الأخرى إلى التوحد لـ«مواجهة المشاريع الخبيثة»

تنفيذ اتفاق جنوب دمشق بانتظار إتمام قضايا «لوجستية وإدارية»

الوطن

أكدت مصادر فلسطينية مطلعة، أن اتفاق انسحاب تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية والتنظيمات الأخرى من جنوب دمشق، «يسير بشكل جيد» وأن قضايا «لوجستية وإدارية» هي السبب في تأخير البدء بتنفيذه، مؤكدة أن التنفيذ سيتم خلال الفترة القريبة القادمة.

في المقابل، رفض تنظيم جبهة النصرة المدرج أيضاً على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية الاتفاق، ودعا التنظيمات الأخرى إلى التوحد لـ«مواجهة هذه المشاريع الخبيثة».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قالت المصادر: إن «الاتفاق يسير بشكل جيد.. هناك قضايا لوجستية وإدارية تتعلق بالأمم المتحدة تؤخر البدء بالتنفيذ». وأضافت: «كل الجهات تؤكد أن التنفيذ سيتم خلال الفترة القريبة القادمة». وفي السادس من الشهر الجاري، كشف أمين سر تحالف القوى الفلسطينية في سورية خالد عبد المجيد في تصريح صحفي، أنه تم الاتفاق على تأمين طريق بديل لمسير قوافل المسلحين الذين سيتم إخراجهم من المنطقة الجنوبية لدمشق التي تقع ضمنها مدينة الحجر الأسود ومخيم اليرموك وأحياء القدم والعسالي والتضامن، بعد تعليق عملية إجلائهم في ٢٦ الشهر الماضي إثر مقتل قائد ميليشيا «جيش الإسلام» في غوطة دمشق الشرقية.

من أمام مخيم اليرموك (رويترز – أرشيف)

من جهتها، ذكرت «النصرة» في جنوب دمشق في بيان لها نشرته صفحات في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أنه عند اقتراب زوال «النظام» ولاح عمد النظام العالمي إلى «محاربة جهادنا عبر مؤامرة خبيثة يهدف عبرها إلى ردنا عن جهادنا وترك سلاحنا ليعيد المجاهدين إلى حضن النظام فبدأها بمصالحات في مناطق ريف دمشق».

وأشارت الجبهة في بيانها إلى أن «النظام» استغل هذه المصالحات لـ«تغذية الخلافات بين المجاهدين وتحويلها إلى قتال داخلي ليشغلنا به عن قتاله ومواجهة قواته حيث يزج بها إلى مناطق أخرى ساخنة». وأضافت: «ها هو اليوم يطل علينا بأمر جديد يهدف إلى إفراغ جنوب دمشق من أهله وسكانه لتخلو له الأرض ليسكنها من يشاء».

وتابعت: «نحن أبناؤكم في جبهة النصرة في جنوب دمشق نمد أيدينا إلى جميع الصادقين لنتعاضد ونتكاتف في مواجهة هذه المشاريع الخبيثة فقوتنا في اجتماعنا وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية. فندعو جميع الجماعات إلى وقف أي قتال داخلي مستذكرين أن لنا أخوات عفيفات أسيرات تعلقت قلوبهن بالله ثم بالمجاهدات».

وفي تصريحها لـ«الوطن»، علقت المصادر الفلسطينية المطلعة على البيان بالقول: «هؤلاء مجموعة من رافضي الاتفاق وهم أقلية عددهم من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مسلح»، مؤكدة أن قسماً كبيراً من مسلحي «النصرة» والتنظيمات الأخرى أرسلت أسماءها في قوائم وترغب بالخروج».

وأوضحت المصادر، أن هذا البيان يأتي في إطار «الضغوط» التي تمارس على من قبلوا بالاتفاق.

وأوضح كيليتشدار أن تنظيم «داعش» الإرهابي يملك عناصر وخلايا في ٧٠ محافظة تركية يقومون بتجنيد الإرهابيين وإرسالهم إلى سورية، متسائلاً: أين أجهزة الأمن والمخابرات... ولماذا لم تفعل أي شيء في هذا الموضوع. واستغرب كيليتشدار لماذا لا تتخذ حكومة حزب العدالة والتنمية أي موقف واضح ضد «داعش» ولماذا لا تتخذ رئاسة الشؤون الدينية موقفاً صريحاً باسم الإسلام ضد «داعش» وتقول إنه منظمة إرهابية معادية للإسلام.

وأكد أن أردوغان ورئيس حكومته أحمد داود أوغلو أدخلا تركيا في مستنقع الشرق الأوسط حيث لم يعد لديها أي صديق في المنطقة، مشدداً على أن حزبه مستعد لدفع الثمن مهما كان غاليا من أجل إقامة نظام ديمقراطي حر يضمن استقلالية القضاء وحرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام.

سانا

قولاً واحداً

جنيف والتمثيل السوري

مازن بلال

ضمن مشهد غريب فإن ما سيحدث في جنيف لا يملك مقياساً واضحاً حول خارطة سورية كما يراها «المواطن»، فتوسيع دائرة المشاركة أو تضييقها لا تحل معضلة أساسية مرتبطة برؤية الحياة لسورية ما بعد الحرب، فالحلول في النهاية هي اقتسام سياسي وليست مشاركة في ترتيب مستقبل ما دامت «المحاصصة» الإقليمية والدولية هي أساس الحل، فالأزمة السورية كشفت نوعية البيئة التي تسعى إليها بعض دول الجوار السوري، فهي تتيح بنية تتجاوز المرونة باتجاه تحويل سورية إلى منطقة لـ«الولاءات الإقليمية».

عملياً فإن «التفاوض» يسعى لتشكيل تمثيل من «طيف المعارضة» التي شاركت في صناعة الأزمة، وجوهر التفاوض إيجاد بدائل للسلطة السياسية القائمة، وإذا كانت موسكو تصر على مسألة التعديلات الدستورية، فإن هذه البنية القانونية ربما تتيح «تنظيماً» لكنها لا تضع أفقاً جديداً لعصبية المجتمع الذي تم تفتيته بشكل متعمد، فالحلول الدولية تتجه نحو مقاربتين أساسيتين:

– الأولى يطرحها الروس وتعتمد وفق التصريحات على امتلاك السوريين للخيارات، أي إن الوظيفة الدولية هي تسهيل الحوار وترك مسار التفاوض باتجاهات يقررها السوريون، لكن المعضلة هنا هي في الإشراف الدولي الذي نفترض أنه «توافق مصالح»، فهو بالتأكيد يصعب تحييده عن مسار العملية السياسية كلها.

وتنقل هذه المقاربة تأكيداً روسياً على «سكونية» منظومة الشرق الأوسط، فهي تسعى لتقنين الخلافات ضمن القنوات الدبلوماسية، وإعطاء مهام دولية محددة في مراقبة ما يجري والحد من التدخل الدولي، رغم أن أي مهمة للأمم المتحدة تحمل معها توافق مصالح يصعب الهروب منه، ومن جانب آخر فإن «استقرار» الشرق الأوسط عموماً هو حالة «دبلوماسية» وليست واقعية، فاستمراره وفق الشكل الحالي لم يكن بفعل الاستقرار بل نتيجة انزياح الصراعات الدولية لأكثر من نصف قرن باتجاه مناطق أخرى، في حين كانت منظومة الشرق الأوسط تعاكس «السكون» الافتراضي الذي تطمح إليه السياسات الدولية وعلى الأخص الروسية، فهو بقي بؤرة لحروب داخلية وإقليمية، ولتحولات في مستويات القوة للدول أدت في النهاية لانهيار خطوط الردع داخله واندلاع صراعات حدية سواء في سورية أو العراق أو غيرهما.

– المقاربة الثانية تطرحها الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية بدعم أميركي واضح، حيث تنطلق من إيجاد انقلاب كامل في مفاهيم الدول القائمة، فهي على عكس الرؤية الروسية تنطلق من كسر كل العلاقات الإقليمية، والمجازفة بدفع منظومة الشرق الأوسط نحو مزيد من التفكك، ثم التعامل مع البنية الجديدة مهما كان شكلها.

وتبدو الرؤية الأميركية رهاناً نحو استنزاف أعدائها التقليديين، وإقحام القوى الدولية مثل الصين وروسيا داخل الصراعات القائمة، في حين تقوم واشنطن بإدارة الأزمات الناشئة من الحروب، وتتوافق هذه الرؤية مع الطبيعة الأميركية القارية رغم أنها تحمل مخاطر تتمثل في حركة الإرهاب، لكنها تؤكد في النهاية القناعة الأميركية في القدرة على التحكم واستيعاب الأزمات الدولية والتكييف مع التطورات كافة.

إن المقاربتين السابقتين تحدان من طبيعة التمثيل السوري في أي تفاوض، فأي وفد لا يتوافق مع التصورات السابقة فلن يستطيع الحضور، وأي حل سياسي يخرج عن إطار المقاربتين السابقتين فلن يجد لنفسه مكاناً سياسياً بموافقة دولية، فمعضلة التمثيل السوري في النهاية لن تتلخص في وفد المعارضة بل في الشرعية المستقبلية للحلول بإشراف دولي، وهو ما سيجعل مسار الحل السياسي أطول مما نتصور.

بريطانيا تقرّ: ٤٠٠ من مواطنينا يقاتلون في سورية

وكالات

ادعى وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أن بلاده منعت ٦٠٠ من مواطنيها من الالتحاق بالمجموعات الإرهابية في الأراضي السورية منذ عام ٢٠١٢.

ونقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية أمس، عن هاموند، الذي يقوم حالياً بزيارة إلى مدينة أضنة التركية، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن جزءاً من هؤلاء المحتجزين تمت إعادتهم إلى بريطانيا، فيما يبقى الآخرون في تركيا متهمين بمحاولة عبور الحدود التركية السورية بشكل غير قانوني، حسب ادعائه. ولم يخف الوزير البريطاني معرفته بأعداد مواطني بلاده الذين التحقوا بالتنظيمات الإرهابية في سورية لمقاتلة الجيش العربي السوري، حيث أوضح أنه «منذ ٤ سنوات وصل زهاء ٨٠٠ بريطاني إلى سورية»، مضيفاً: «إن نصفهم لا يزال موجوداً فيها».

وادعى هاموند أن «إيقاف الراغبين في الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية في سورية جاء نتيجة للتعاون المثمر بين الأجهزة الأمنية البريطانية والتركية»!!!، مشيراً إلى «التطور الإيجابي في التعاون البريطاني التركي في مجال الأمن».

وحول التأكيد على مقولة: إن «الإرهاب سيرتد على داعميه» وأن الخطر بدأ يتحسسهم، لفت هاموند إلى أن «أنقرة باتت تدرك الخطر الحقيقي الذي يشكله تنظيم داعش الإرهابي على الاقتصاد والاستقرار الأمني لتركيا». وأضاف: إنه «نتيجة لتغيير أنقرة طريقتها في التعامل مع هذا المشكل فقد تمكنت السلطات التركية من احتجاز عدد كبير من الإرهابيين المحتملين القادمين من بريطانيا».

بدوره ادعى أيضاً السفير البريطاني في الأمم المتحدة، ماثيو رايكروفت: أن «روسيا تقوم بضرب أهداف تابعة للمعارضة السورية، وأن أغلب ضرباتها هي ضد المعارضة عوضاً عن استهداف تنظيم داعش الإرهابي».

وجاء ذلك في رد على سؤال بحسب محطة «CNN» الإخبارية الأميركية، حول أن كان قلقاً من زيادة روسيا لمعدل الدعم الذي تقدمه إلى الدولة السورية، حيث قال: «نعم، عندما تدخلت روسيا عسكرياً بسورية في أيلول الماضي قالوا إنهم هناك لقتال داعش ولو أنهم قاموا بذلك لكان ذلك مرحباً به وكانوا لينضموا إلى «التحالف الدولي» الذي يضم أكثر من ٦٠ دولة».

وتابع قائلاً: «عوضاً عن ذلك فإن أغلبية ضربات روسيا الجوية هي ضد أهداف للمعارضة، ومنهم من تمت تسميته كجزء من محادثات السلام المستقبلية، وهذا يعني زعزعة استقرار محادثات السلام وتقوية الحكومة السورية، داعش يستغل حالة الفوضى في سورية، ولابد من التوصل إلى اتفاق سياسي في سورية».

وأضاف: «الإستراتيجية هي لإلحاق الهزيمة بداعش وسبل الوصول إلى هذا الهدف موضوعة في أماكنها المناسبة، وفي كل أسبوع وشهر يمر يزداد فيه تصميم المجتمع الدولي، بعد هجمات باريس في تشرين الثاني من العام الماضي، كل أعضاء المجتمع الدولي توحدوا تحت الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن لإدانة هذه الهجمات من دون تحفظ والطلب من كل دولة في العالم لقتال داعش ممن يستطيعون ذلك».

ودون ذكر أية إدانة للتفجيرات الإرهابية التي تطول المدنيين في سورية، قال رايكروفت: «علينا إنهاء هذه الحرب، وسنستمر في المضي قدماً حتى نحقق النصر، كل هجوم إرهابي وقع سواء في «باريس أو جاكارتا أو إسطنبول» وغيرها يضاعف تصميم المجتمع الدولي ونرى دولاً جديدة تنضم لهذا التحالف، بالإضافة إلى أننا نرى دولاً بالتحالف تبذل المزيد من الجهود للمساعدة في قتال داعش».

أنقرة تدعو ألمانيا إلى «حماية المعارضة السورية» و«تحذر» الاتحاد الديمقراطي الكردي و«ترفض» انشاء «كانتونات»

وكالات

دعت تركيا، المتوجسة من وجود مساع لتحجيم دورها في محادثات السلام المقبلة في سورية، ألمانيا إلى العمل من أجل وقف روسيا وسورية قصف «المعارضة السورية»، وطالبتها بتعزيز مشاركتها في عمليات التحالف الدولي ضد مواقع تنظيم داعش الإرهابي في هذا البلد. بالترافق كررت الحكومة التركية تحذيرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، من التوسع غرب نهر الفرات وإنشاء «كانتونات» جديدة بهدف تقسيم سورية.

وفي مقابلة مع صحيفة «داي فيلت» الألمانية، قال نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك: إن على ألمانيا «حتماً» بذل مزيد من الجهد العسكري، متحدثاً بعد مقتل عشرة سياح ألمان في اعتداء انتحاري في اسطنبول يوم الثلاثاء الماضي. ومؤخراً، أرسلت برلين قوات وعدداً من الطائرات والقطع الحربية إلى البحر الأبيض المتوسط من أجل المساهمة في التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، ضد تنظيم داعش في سورية.

ومن المفترض أن يزور رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو وعدد من أعضاء حكومته برلين في ٢٢ كانون الثاني الحالي، بعد أربعة أيام من وصوله إلى العاصمة البريطانية لندن. وستهيمن الحملة ضد تنظيم داعش وأزمة اللاجئين، الذين يتوجهون بمعظمهم إلى تركيا للدخول إلى ألمانيا، على المحادثات.

وفي هذا السياق، اعتبر شيمشك في المقابلة، حسبما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية، أن «أصل الإرهاب في سورية، هو الفوضى القائمة هناك، والناجمة عن رفض النظام السوري السماح بإصلاحات ديمقراطية بوجود معارضة»، متجاهلاً الحبل السري الذي وفرته تركيا للإرهابيين على مدى أكثر من أربع سنوات. وأضاف إنه «إذا أرادت ألمانيا، وغيرها وقف تدفق اللاجئين، عليها وقف قصف القوات السورية والقصف الروسي ضد المعارضة السورية» في تكرار لمزاعم تركية بشأن العمليات الروسية في سورية. ونفت موسكو دائماً أن تكون عملياتها قد استهدفت «المعارضة السورية» مؤكدةً أنها تستهدف التنظيمات الإرهابية وأن الطائرات الروسية توفر غطاء ليس فقط للجيش السوري، بل ولمجموعات من المعارضة المعتدلة، خلال معاركها ضد تلك التنظيمات.

وفيما يتعلق بمكافحة تنظيم داعش، قال نائب رئيس الوزراء التركي إنه «لا يمكن لأحد أن يدعي أننا لا نفعل شيئاً»، معتبراً أن «داعش بالنسبة إلينا هو الخطر الأكبر». ورأى أنه وبسبب انخراط القوات التركية بشكل كبير في مواجهة التنظيم، وقع الاعتداء في اسطنبول.

وحيال تحرك تركيا تجاه ملف المهاجرين، قال شيمشك: «لقد فعلنا الكثير». وأضاف: «نحن نقوم ببناء سياج على طول الحدود مع سورية. أول ١٥٠ كلم ستكون جاهزة آذار لكن نحن في حاجة إلى إستراتيجية منسقة مع شركائنا».

وأشار إلى أنه «في الوقت الحالي نقدم تصريحات عمل للاجئين. وهذا سيثني الكثير عن الذهاب إلى أوروبا، لكنه يعني أيضاً عبئاً على سوق العمل لدينا».

ومن المقرر أن يتوجه داود أغلو غداً الاثنين إلى بريطانيا، في مستهل زيارة تستغرق يومين. ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» التركية عن بيان صادر عن رئاسة الوزراء أمس، أن داود أوغلو سيبحث مع نظيره البريطاني ديفيد كاميرون العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية ودولية على رأسها سورية، والعراق، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

في غضون ذلك كرر نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش، أن بلاده «لن تسمح لحزب الاتحاد الديمقراطي، بإقامة كانتونات جديدة في سورية».

وأفاد قورتولموش، في مقابلة تلفزيونية، أجرتها معه قناة محلية، ونقلت وكالة «الأناضول» مقتطفات منها، أن «تركيا لن تسمح للحزب بإقامة كانتونات إذا كان يفكر بذلك، أو بممارسة سياسة الدمج والتطهير العرقي، ضد التركمان والسكان المقيمين غربي نهر الفرات». واتهم «قوات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، بممارسة «التطهير العرقي» في بعض المناطق التي يسكنها أغلبية من العرب، وأقلية من التركمان، بحجة «محاربة تنظيم داعش».

نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك

ورداً على سؤال عما إذا كان عبور حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري، وقوات سورية الديمقراطية المتعاونة معهما، إلى غربي نهر الفرات انتهاكًا للخطوط الحمراء التركية، أجاب نائب رئيس الوزراء التركي «المعلومات المتوفرة لدينا تشير أن عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي لم يعبروا غربي الفرات، فتركيا لديها ثوابت وهي تتصرف من منطلقها»، فيما يبدو أن الخطوط الحمر التركية تتعلق فقط بوحدات حماية الشعب وليس بقوات سورية الديمقراطية.

وأشار إلى أن تركيا غير منزعجة من وجود الأكراد في شمالي سورية، وأنها تدعم حقهم في التمثيل السياسي في سورية مستقبلاً. وأضاف: «لسنا قلقين من وجود إخواننا الأكراد شمالي سورية، لكننا نعارض تقسيم سورية، وممارسة التطهير العرقي، وإنشاء كانتونات».

ونوه قورتولموش إلى وجود ما سماها بـ«مساع للحد من دور تركيا في الشأن السوري في حال كانت هناك مبادرات سلام في المستقبل». وأضاف مشيراً إلى التفجير الانتحاري الذي استهدف مدينة اسطنبول وتبناه تنظيم داعش، «من خلال المحاولات لخلق مشاكل في الداخل التركي، هناك إرادة لجعل التأثير التركي في مباحثات السلام الخاصة بسورية ذا فعالية أقل».

كيليتشدار أوغلو: أردوغان ديكتاتور عديم الأخلاق والشرف

وصف رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي كمال كيليتشدار أوغلو رئيس النظام التركي رجب أردوغان بأنه ديكتاتور عديم الأخلاق والشرف يدعي التدين وهو بعيد كل البعد عن الدين الذي يعتبر كرامة الإنسان عنصراً مهما في حياته. وقال كيليتشدار أوغلو في كلمة أمس السبت أمام المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري: «إن أردوغان ديكتاتوري من نمط جديد لا يحترم الدستور الذي أقسم بشرفه على احترامه ويسعى لإحكام سيطرته الشخصية على جميع مؤسسات ومرافق الدولة التركية».

وأضاف كيليتشدار أوغلو: «إن أردوغان أقام علاقات جيدة مع سورية والعراق ومصر وليبيا وغيرها من دول المنطقة ولكنه قام بتخريبها وطعن من كانوا أصدقاءه من الخلف حيث أيد العدوان الأطلسي على ليبيا وأرسل الجماعات الإرهابية إلى سورية ولذلك حصل على وسام الشجاعة من منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة».